بسم الله الرحمن الرحيم

طبقات الأحكام

لمّا كان ما يعتبر من صفات الموصوف معتمدا على توظيفه؛ تفاوَت المطلوبُ من الدقّة في وصفه؛ بتفاوت إجمال وتفصيل الأحكام المطلوبة (اتجاه الاستدلال).  
فقد يستقيم الوصف المجمل (كحذف الوسائط السببيّة) في توظيف معيّن (مجملِ الأحكام، و/أو محدّدِ المحل) دون غيره.  
  
وما يُلجِئ إلى الإجمال هو؛ مصلحة سهولة الحساب العملي؛ المحدود بقدرة الحاسب.  
  
ثم إن تجاوز الإجمال دقّةَ الأحكام المطلوبة؛ استُدرك على المجمل بإضافات (كالشروط) واستثناءات (كالموانع).  
  
فإن تجاوز ذلك؛ فصعبَ ضبْط الاستدراك؛ وُصِف الحكم بالأغلبيّة بعموم.  
سواء كانت أغلبيّة اتفاقيّة، أو تلازميّة (كالعلّيّة).  
  
فإن تجاوز ذلك؛ حتى لم يصدق إلا على أقلّيّة من محلّه = فإجمال انتقائي، والنافع منه هو ما وضّح المنتقى، وأداتُه = الرمزية التمثيليّة (التشبيه والمجاز المرسل).  
وتوضيحها يحصل؛ بإظهار جنس المنتقى في سياق آخر هو فيه أظهر، فمبنى توضيحها على الانتقاء.  
  
  
فتتعدد طبقات الأحكام؛ بتعدد طبقات الإجمال (والتفصيل)، فبالتفصيل تزيد الدقّة (المطابقة الموضوعيّة)؛ فتتسع الدلالات المتاحة؛ واتّجاهاتها، وبالإجمال تزيد السهولة؛ فتزيد القدرة على الاستدلال.  
  
فإن الصعوبة تزداد؛ بزيادة المعامَلات المتزامنة، وتتراكم؛ مع تراكم التركيب، وفي الإجمال؛ تقليل لعدد المتزامنات؛ فهو توحيد للمتعدّد، وفي ذلك؛ إقصاء لما لم يعد ذا صلة من متراكم التركيب.  
  
  
  
وقد تختلط أحكام مراتب الطبقات المختلفة؛ فيحكم بمجمل على مفصّل، أو يعامل معاملته؛ فيُطلَق.  
وقد ينشأ ذلك عن اشتباه تفصيلية الحكم بجزئية المحكوم عليه.  
فإنّ المجمل ولو كان عامّا مقيَّد بنحو: ظرف، أو توظيف، أو أغلبية، أو انتقاء.  
فلا يصح أن يحكم به حكما مطلقا (نسبيّا)، ولو على أخصّ منه.  
  
ومن ههنا قد ينشأ تحزيم ما تلازم اتّفاقا، وتطفّل المجتهد إلى الأحكام المجاورة، وتجميد النماذج المعياريّة غير المتلازمة.

ودرجات التفصيل والإجمال [الدقّة] من متعلّقات الذوق المنطقي، كدرجات التجريد والتعيين [العمق]، والقطعيّة والظنيّة [الاحتماليّة].  
وكالنسب بين الاستيراد، والتنقيب، والتركيب، والترتيب، ومستوياتها.  
  
وتتفاوت أهمّيّة/منفعة الدرجات المختلفة؛ باختلاف طبيعة الموضوع.  
  
فيغلب التفصيل على ما قاربت دقّة مقاييسه مَقيْساته، ويغلب الإجمال على ما تباعدت فيه.  
ومما يباعد بين المقياس والمقيس؛ تداخل العوامل، فلعملها في بعضها؛ يتغيّر عملها الفردي في المعمول المقيس عند اجتماعها.  
  
وكذا يغلب التوسّع في الظّن في ما غلب عليه الإجمال، وتطلّب القطع في ما غلب عليه التفصيل.  
  
ولطبيعة الممارَس تأثير على الذوق في الغالب.  
وللمنطق عدوى تشاكل عدوى الأخلاق والأمزجة.  
فتتفاوت درجات الوعي بها، وتتأثّر قوة تأثيرها بمقام مصدرها، فربما كانت عكسيّة/سلبيّة.  
  
لكن في تجاوز تأثير الذوق من اختيار الموضوع إلى طبيعة المعالجة عموما = إخلال، و/أو تضييق.  
  
فمن الإخلال:  
ضعف مراعاة تقدُّم المفصَّل على المجمل في التحقّق، واتّساقِ المجرّدات المضمَّنة في المعيّنات، وتفاوتِ الظّن، وتقدُّمِ الغالب منه، وتعدّد السياق.  
  
وأما التضييق فأصله: الانتقاء المُقْصي، والدرجات المختلف خادمة لبعضها.

ولذا كان تنوّع المعارف؛ مما يرقّق إطار الذّوق، وقد يوسّعه كذلك.  
والمقصود به هو تكميل طيف الذوق بما نقص من الدرجات.  
  
فملاحظة متعلقات الذوق عموما؛ تظهِر الفاصل بين الموضوعي والإضافي (وهو كالمفْصل للنماذج المعياريّة الجامدة)، وتمكّن من موازنة الانتقائية، فإن الانتقائية لا تنفك عن إدراك محدود محل الإدراك.  
  
وفرق بين التوسّط بين المعطيات، وبين اعتبار جميعها، والثاني يحصل بتعدد الانتقاء (بالتناوب).  
فعدم ملاحظة جهات أطراف المعطيات قد يجعل الانتقاء لبعض الأطراف أشد منه لغيرها.  
وفرق بين انحياز عن مثل هذا، وبين انحياز عن انتقاء متعدّد شامل، فالثاني اتّزان وإن لم يوافق وسطا.  
  
وملاحظة طبيعة الإدراك الانتقائية؛ تكشف مجال تنظيم المناوبة بين المنتقيات، بحيث لا يقاطِع قصدُ الموازنة تكثيف الانتقاء، ولا يخلّ تكثيف الانتقاء بالموازنة بعده.  
فإن كثافة الانتقاء تزيد نفوذ النظر، والموازنةُ؛ بتسوية كثافة نوبات الانتقاء المتعددة = مقصد نهائي فقط.  
  
وتنظيم التناوب بين العمليات المترابطة عموما (كالشعور ومَنطَقته/زيادةِ مَنطَقته، وهو والتعبير/السلوك، والتحصيل والترتيب (كالتساؤل والإجابة، والجزء والكلّ/السياق)، والتنقيب والتركيب، والنظر والحكم والتنفيذ/الأداء، والمعالجة والصياغة، والحكم الموضوعي وشخصنة الحكم، ومفترَض الملزومية وملزوميته، والانتقاء والموازنة كما تقدّم) بتردد متناسب مع قدر انفصالها = يمنع التداخل الزائد المفضي لمقاطعة بعضها بعضا، والتي قد تُضعِف أو تعطّل.  
  
وأوّل التنظيم ملاحظة الانفصال.  
بل إن تنظيم تغيّر كل متغيّر ولو بتمام تثبيته = يحصل في حدود الوعي بالتعدّد/بالتغاير.  
وعلى هذا المبدأ يهذِّب رفع الوعي بأنماط المعالجة العقلية المجرّدة شعثَ الذكاء؛ فينظّم؛ بتثبيتها وتسريع تصلّبها = تراكمَ تركيبها ويسرّعه.  
إذ إنّ مدار نسبة تراكم المتتابعات على نسبة اشتراكها في الأثر، وعلى ثبوته.  
والتهذيب بقدر الوعي؛ فلا يشترط لمطلق التهذيب أن يكون الوعي لغويّا، ولا إراديا، ولا مجرّدا.  
  
  
\*  
[وأما الحساب النّظري (تامّ التفصيل) = فالتعليل فيه تامّ الاطّراد (لا يتخلّف)؛ فالاتّساق (لا يتعارض).  
إلّا أنه افتراضي (؛ تغليبا لحكم المقيسات؛ ليصحّ الاستدلال؛ فيصلح الحساب العملي)؛ فلا أعلم سبيلا للقطع باطّراد الوضع في غائب (إلا الخبرا الواجب صدقه)، وإنما الممكن: حكايةُ الاطراد (الوضعي) في شاهد محدود (زمنا، ومحلّا، ودقّة/قياسا)، وما سوى ذلك = تغليب؛ لما تقدّم.  
  
ولا محذور في تجويز عشوائية\* وضْعيّة مطلقة (انعدام التلازم مع أي موضوع/مخلوق آخر)، ومقيسات البشر المطّردة غير شاملة.  
وعليه: ليس وجود أصول للعلاقات / علاقات أصلية ضروريا، فقد يكون في الأصول أجزاء عشوائية وضعا، أو قد يكون تفصيل العلاقات لا نهائيا؛ فلا تكون عشوائية حقيقة، ولكن حكما.

أما إثبات وقوعها = فأبعد من إثبات وقوع الاطّراد؛ فإن إثبات وقوعها نفي لمطلق التلازم الوضعيّ؛ وهو يتطلّب الإحاطة بجميع الموضوعات، أما إثبات الاطّراد فهو إثبات لتلازم وضعيّ مطلق، إلا أنه بين أشياء محدودة؛ فهو يتطلّب الإحاطة بها فقط.  
  
ويجوز في صورتَي اطّراد العلاقات الأصول اختزالُ/تضمينُ الحوادث المَقيسة للحاسب بصور/احتمالات لا نهاية لها ولا استثناء، لأزمنة غير متناهية = في الزمن الأول وعلاقاته.  
وتدخل غير المقيسة (حتى نظريّا) أيضا = في صورة "العلاقات غير منتهية التفصيل".  
  
وما لا يقبل القياس عمليّا أوسع بمراحل، وأوسع منه ما لا يقاس بالفعل وإن قَبِل.  
وسعة أبواب التدبير بالخوارق الخفيّة مِن سعته.  
  
  
أما العشوائية المطلقة: فإن في تجويز انعدام مطلق التلازم = تجويزا لرجحان بلا مرجّح/ لمعيَّن بلا معيِّن، وفيه = إثبات للغنى؛ فالوجوب.  
ففي تجويزه للمتضادّين إيجاب لكليهما]  
\*  
  
  
الرمزيّة التمثيليّة طبقة مفتوحة من طبقات الإجمال، ولاتّساعها؛ تفاوت الناس فيها أعظم التفاوت، إلّا أن تعدّد الصادق منها لا يدلّ على تعدّد الحكم المطابق، بل إمّا أن يكون ما انتقاه بعضها أوسع أو مغايرا لما انتقاه البعض الآخر، أو أن يكون التغيّر حاصلا في السياق المُبْرِز للمنتقى، دونَه.  
  
وإضافة إلى امتيازها بالسعة، فإنها توسّع الملاحظة أيضا.  
فإن التفكير التمثيلي هو أنجع ما يرقّق حواجز الانتقال بين التصنيفات المختلفة في الذهن، فيرقّ الحاجز بين أصناف أطراف التمثيل مع كل تمثيل؛ فتسهل بذلك ملاحظة سائر الأنماط المشتركة بينها من خلال أسهل سياقاتها فيهما.  
  
فمع تراكم المعارف المثْبَتة؛ تتراكم الأنماطُ/العلاقات المجرّدة المضمّنة في أمثلتها؛ مُشِيعة بذلك تأثير التراكم؛ بإثراء المخزون النمطي بأنماط عالية التركيب؛ لتتضح صورها وما قاربها؛ بحسب تجرّد ما تمثّلت به في المخزون، ثم قد يُركّب منها أو يُجتزأ.  
  
فمدار قبول/سهولة الإشاعة على رقّة الحواجز بين التصانيف في الذهن، ووفرة المحتوى.  
ومدار الرقّة على ضعف اختصاص النمط بالمثال، وضعف اختصاص المثال بالنمط.  
  
فمما يزيد الرقّة؛ بتحرير النمط من المثال = التفكير التمثيلي، وتعديد الأمثلة.  
ومما يزيدها؛ بتحرير المثال من النمط = زيادة التصانيف وطبقاتها.  
وأكثرها فعّاليّة هو التفكير التمثيلي كما تقدّم، ومن أوجه ذلك؛ قلّة اختصاص تأثيره؛ لتداخل التصنيفات.  
إلّا أن النمط قد يُحبس في المثل الرمزي أيضا، وبتعديده؛ يتحرر ما فيه؛ فإنه نوع مثال.

والتعديد مما يدفع ما يقع من التعدّي: من حكمٍ على المنتقى منه بغير موضع انتقاء التمثيل.

والمستوى العام للتركيب، بل للمنطق عموما، بل لكل ما يقبل الزيادة = متوارَث مُعْدٍ؛ إذ للمستوى المشهود تأثير على معايير العلو والصعوبة؛ وهي مؤثّرة في المستوى العام والخاص للبذل الإرادي، خاصّة في أحوال تطلُّب المجاراة أو التفوّق.  
وفي معاينة المستويات الأعلى خاصّة؛ تنبيه لإمكان زيادة المتغيّر المزيد بعينه، وتمثيلٌ للزيادة الممكنة؛ بحيث تحاكى.  
  
ولذا؛ فإن تفصيل جهات الزيادة/التطوير المتعدّدة؛ ينوب عن التنبيهات البيئية لها (كالفصل بين كمّيّة المركبات، وتنوّعها، ومستوى تراكم تركيبها، ودرجة تعقيدها، ودقّة مفرداتها).  
واختلاق أمثلة أعلى (ولو لمجرّد العلو)؛ ينوب عن الأمثلة البيئية الحقيقية.  
ومقصود نيابة التفصيل والاختلاق = هو التوسّع عن البيئة؛ لا إلغاء اعتبارها.  
  
  
  
-  
تتجاوز منافع توليد المفاهيم؛ بتسمية العلاقات/الأنماط المركّبة = لأبعد من مجرّد الاصطلاح؛ للتعبير/للتواصل، إذ إنّ في التسمية؛ ترقية لامتياز المسمّى، ومن ثَمّ؛ سهولةِ الرصد، وتماسكِ المركّب؛ مما يتيح تراكم التركيب.  
  
لكنّ السياق المفترض للمفهوم ينحاز إلى جهة المعنى الأصلي للاسم الحابس للمركّب، فتتعدّد السياقات؛ بتعدّد أسماء المفهوم الواحد؛ ويتحرّر بذلك المفهوم.  
  
وفي الألفاظ المهملة؛ مندوحة لشديد التحسّس بالسياق من المركّبات؛ كأمزجة المشاعر والانطباعات شديدة الامتزاج.  
  
-  
للبعد الرمزي عموما، وللرمزية التمثيليّة خصوصا = صلة وثيقة بالمستوى الحدسي (دون اللغوي) للوعي.  
ولعلّ الجزء الأكبر من الرمزيّات التمثيليّة الشخصية والمشتركة = حدسيّ.  
  
ولعلّ مبنى قدر كبير من كفاءة التواصل الحدسي؛ على القدر المشترك من الرمزيّات التمثيليّة المضمّنة في مستويات التعبير الحدسيّة.  
[وكافّة التواصل الحُكْمي مبني على الرمزيّة عموما، لا التمثيليّة بالضرورة]  
  
  
-  
الوعي متحلّق: مستمر التغيّر بناء على تغيّر نفسه وإن قُدّر انقطاع الواردات؛ فإن الذاكرة التي هي مبنى الوعي عمليّا (أدائيا) آلة للإدراك ومتغيّرٌ به كذلك، فهي مدرِك ومدرَك.  
  
فلو قدّر انتقال ذاكرة من جسد إلى جسد؛ فإن الواعي سينتقل عمليّا (في اللحظة الأولى إن لم يتطابق الجسدان)، وإن قدّر انقسام ذاكرة ما؛ فإن الواعي سيتعدّد بذلك عمليّا.  
وإن قدّر اتحاد ذاكرتين لجسدين منفصلين؛ فإن الواعيين سيصيران عمليّا واعيا واحدا ذا جسدين، كاليدين (وكسائر الأجزاء) للجسد الواحد، ينفعل كلّ منهما عن تلقّيه وتلقّي الآخر أيضا انفعالا مستقلّا.  
  
فإن قدّر أن قوّة اتّصال الذاكرتين ببعضهما مقارنة باتّصال أجزاء كل واحدة ببعضها = غير ثابتة؛ فإن الوعي العملي سيكون حينئذ متردّدا بين التعدّد والتوحّد.  
  
فإن كانت علاقة قوّتَي الاتّصال عكسيّة؛ فالتعدّد الجزئي المذكور = بالتناوب.  
  
وحيث إن الواقع هو تفاوت قوى اتّصال أجزاء الذاكرة الواحدة ببعضها، وتغيّر الفعليّ منها؛ بالاتّصال الفعلي بين بعضها البعض (كتغيّر المسافات إلى المناطق المختلفة؛ خلال التنقّل بينها) = فإن الوعي العملي متعدّد بالتناوب كذلك.  
فعمل الذهن في الحالات الذهنية المختلفة مختلف؛ لاختلاف الذاكرة الفعليّة لكل حالة.  
  
وكذلك تتفاوت قوى الاتّصال بين مستويات الحضور المختلفة للحالة الذهنية الحاضرة (كالذي تسعه اللغة فعلا أو قبولا، والحدسي الذي لا تسعه)، فالمستوى الأعلى؛ أشدّ تفصُّلا (تمايزا؛ وضوحا)، وأقلّ تفصيلا، وإنما يصير المحتوى متاحا لمستوى آخر؛ بتغيّر وضوحه وتفصيله إلى مثل محتواه، وبالإتاحة يكون الاتّصال، فدرجة انفصال أي مستويين؛ بقدر كلفة ترقية الأدنى، أو وضع الأعلى.  
[وهذا مفتاح لإيداع العقول المستقلّة في الكائنات الخياليّة، كما فيما يرى النائم]  
  
و كلفة الترقية والوضع تزداد؛ بتباعد المستويين.  
  
ولمّا كان محلّ الإدراك محدودا؛ كان وضوح المدرَك متأثرا بالنسبة؛ يزداد؛ مع رجحان الوضوح، ويقلّ؛ مع مرجوحيّته.  
فكلما ازداد التباين في الوضوح؛ ضاق الواضح من المدركات المتباينة، وكلّما قلّ؛ اتّسع.  
  
ولذا فإن التدرّج في الترقية؛ يوسّع الموضَّح؛ فيتّسع القدر المحفوظ؛ أن لا يقلّ وضوحه، والتدرّجُ عموما يقلّل الكلفة أيضا.  
  
ويمكن تدريج مراتب التوضيح خلال المحاكي الموضّح (كالتمثيل الحسّي أو اللغة)؛ من خلال الكتابة الضبابيّة/المجاليّة له، بحيث يقلَّل توضيحه؛ بتوسيع مجال احتمالاته، وانتشارها خلاله.  
  
-  
من الترقية المتدرّجة لوضوح مستويات الحالة الذهنيّة عامّة كانت أم خاصّة = "الصورة الروحيّة".  
وأريدُ بها: التمثيل الحسّي الضّبابي للمستويات الحدسيّة للحالة الذهنية.  
[فليست "صورة" قصرا، لا من حيث الثبوت، ولا من حيث التمثّل البصري]  
وإذا كانت الضبابيّة مطلوبة في التمثيل الحسّي على سعته بأجناسه المختلفة؛ فطلبها في اللغة حيث استعملت أولى وأشدّ، والأصل تجنّب اللغة رأسا.  
فإن في زيادة الوضوح/التحديد؛ زيادة لمقاومة نفوذ الحدس خلال التمثيل الحسّي.  
فالجسد لا يُنفِذ الحالة الذهنية كاملة، لا لكونها أوسع منه فقط؛ بل لمقاومة صاحب الحالة كذلك؛ مُنتقيا ما ينفذ؛ برفع عتبة وعي النافذ.  
  
ثم مع تركّب التمثيل شيئا فشيئا؛ يسهل إرخاء المقاومة، وقد يركَّب طبقاتٍ؛ بحيث يضمّن بعضه في بعض، وهو أوسع من أن يتموضع في الهيئة البشريّة فقط، أو أن يفتقر للاتصال بشيء من الشاهد.  
  
وتوسّط الصورة الروحيّة إلى ما تعبّر عنه من حالة ذهنية لا يقتصر على ترقية وضوح حدسيّاتها، بل هي منفذ للتأثير أيضا، على نحو تأثّر الصورة الجسدية في الذهن والحركة الجسدية الفعليّة ببعضهما.  
لكن تحريك ما تحكيه من خلال تحريكها مشروط بدقّة حكايتها له أثناء التحريك، ولذا قد يقطع التسرّعُ ونحوه الارتباط التأثيري بين الصورة والمصوَّر.  
  
ويتّسع استعمال الصورة الروحيّة إلى تمثيل حالات الغير، وإلى التواصل الحدسيّ عموما.

والله تعالى أعلم.